أولا:التعريف بالإمام الترمذي:هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، أبو عيسى الترمذي، ولم يذكر المؤرخون سنة ولادته ولكن قدرها بعضهم سنة(209 هـ)وقال الذهبي: حدود(210 هـ) ومات رحمه الله سنة (279هـ) ، من أهم شيوخه :قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن حجر، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهم .وأما من أخذ عنه من طلبة العلم فكثيرون، ومن أشهرهم : أحمد بن عبد الله المروزي، وحماد بن شاكر الوراق، ومكي بن نوح، وغيرهم .

ثانيا:مصنفاته: لقد أودع الترمذي علمه تصانيفه، فاشتهرت بعده، وصار بها يعرف، وضمنها الفوائد الغزيرة والعلم الكثير الذي استقاه من شيوخه، ومن أهم ما صنفه الجامع المشهور ب (السنن) وهو أشهر كتبه، وكتاب العلل ، والشمائل – وهي كتب مطبوعة وكتاب التاريخ، والزهد، والأسماء والكني، وغيرها من المصنفات .وقد تبوا الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي مكانة عالية بين الأئمة المحدثين أصحاب المصنفات، ويكفيه رفعة وفضلا أنه كان من خواص تلامذة الإمام البخاري، وقد حفل كتابه الموسوم" الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" بالفوائد الحديثية الجمة، وختمه بذكر منهجه في تخريج الحديث، إضافة إلى جزء في قواعد علم" علل الحديث"، وصار ذلك الجزء مرجعا ونبراسا لكل من أراد الكتابة في" علل الحديث"، وغدا" الجامع الصحيح" أو" سنن الترمذي – "كما اشتهر – ضمن كتب السنن، والتي عرفت بالكتب الستة.

ثالثا:منهج الإمام الترمذي في سننه .

منهجه المتعلق بالأسانيد

1– شروطه في أسانيد سننه:

أ– عمل العلماء بالحديث: كان المعتمد عند الإمام الترمذي أن يخرج الأحاديث التي عمل بها العلماء، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمولٌ به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين.. "، وليس معنى هذا أنه استقصى جميع الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزم أن يذكر كل حديث معمول به؛ لأنه بنى كتابه على الاختصار، حيث قال: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة"، ومع ذلك فقد أورد أحاديث معلولة من أجل أن يبيّن علّتها ويكشف موجبات ردها، وأخرج أحاديث شديدة الضعف لأنها تُتمِّم فهم الصحيح أو تتقوى بالصحيح.

ب– الرجال (الرواة): لم يحتجّ الإمام الترمذي بأحاديث الراوي شديد الضعف، وإذا أورد له حديثا فإنه يبيِّنه بحسب اجتهاده، وبذلك يكون شرطه أبلغ من شرط الإمام أبي داود، لأنه ينبِّه على هؤلاء الضعفاء ولا يسكت عنهم.

2- منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

أ- الحكم على الأحاديث: اعتاد الإمام الترمذي ذكر حكمه على الحديث بعد نهاية لفظ الحديث، وكانت له مصطلحات خاصة في ذلك، وكان أوّل من عرّف الحديث الحسن بأنه: "كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا ويُروى من غير وجه نحو ذلك"، والحسن عنده على أنواع، منها: الحسن الصحيح، والحسن الغريب، ومن أمثلة ما عقّب به بعد أحد الأحاديث قوله: "هذا حديث حسن غريب، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة".

ب- توضيح العلل وذكرها: أكثر الإمام الترمذي من التعرض لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، بل إنه أفرد جزءا في آخر كتابه لذكر أنواع علل الحديث، وكان يذكر أيضا ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

3- منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

أ- الترتيب على أبواب الفقه: رتّب الإمام الترمذي كتابه على أبواب الفقه، لأن الأحاديث التي أوردها يغلب عليها أحاديث الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسنن، ولكنه أورد في آخر جامعه أحاديث صفة القيامة والتفسير والمناقب.

ب- ترتيب الأحاديث في الباب: إعتمد الإمام الترمذي تقديم الأحاديث المعلولة، حيث كان يبدأ بالأحاديث الغريبة المعلولة غالبا، ثم يذكر الأحاديث الصحيحة، وقصده بذلك أن يبيّن ما فيها من العلل، ثم يبيّن الصحيح في الإسناد، وكان ذلك أغلبيٌّ، أي أنه قد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبعه حديثا آخر مثله في الصحة أو دونه.

3- منهجه في غير الموصول (المرسل والمنقطع): لم يشترط الإمام الترمذي على نفسه أن يُخرج الموصول فقط؛ ولذا أخرج بعض الأحاديث المرسلة والمنقطعة، وهي عنده على نوعين:

أ- مرسل التابعي: وهو المشهور عند المحدثين في استعمال المرسل.

ب- المنقطع: حيث يُطلق الإمام الترمذي عدة عبارات تفيد الانقطاع، فأحيانا يقول: "مرسل"، وأحيانا يستعمل اللفظ الشائع لدى المحدثين وهو "المنقطع"، وكثيرا ما يقول: "إسناده ليس بمتصل".

5- منهجه في الآثار الموقوفة: كان الإمام الترمذي يبيّن مذاهب الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بعبارات صريحة، ويذكر الحديث الموقوف ويقول: "حديثٌ موقوف"، أو يقول: "فلانٌ لم يرفعه"،وأحيانا يورد الموقوف ليقوّي به الحديث الضعيف فيصير حسنا.

6- منهجه في تكرار الحديث: تجنّب الإمام الترمذي تكرار الحديث، إلا في مواضع قليلة، حتى لا يَعرف الناظر ذلك إلا بعد التأمل والبحث، ولكنه في تكراره قد يُراعي المغايرة بفائدة جديدة في متن الحديث أو إسناده، وقد لا يُراعي ذلك.

7– منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام الترمذي – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

أ– جمع الشيوخ بالعطف: جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "حدثنا قُتيبة وهنّاد ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا وكيع..." الحديث.

ب– جمع الأسانيد بالتحويل: جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل –أي الانتقال من سند إلى آخر– وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

ج– ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، قال الإمام الترمذي في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وحديث أبي هريرة إنما صحّ لأنه رُوي من غير وجه".

8– منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:من منهجه الإمام الترمذي ذكر شيء من تعديل بعض الرواة أو تجريحهم كلما دعت الحاجة، وقد يذكر شيئاً من التعريف ببعض الرواة كبيان أن فلانا من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره.ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "وابن لهيعة ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضعّفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قِبَلِ حفظه"، ومثال ما أورده لتوضيح انقطاع بين راويين قوله: "قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل".

منهج الإمام الترمذي المتعلق بالمتون.

1– منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام الترمذي نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

أ– التراجم الظاهرة: هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

– الاستفهام، مثل: "بابٌ هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل؟".

– الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب ما جاء في السواك".

- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "باب ما جاء في أن مسح الرأس مرة".

- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "باب لا تُقبل صلاة بغير طُهور".

ب- التراجم الخفية (الاستنباطية): هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

-كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف"، ثم أخرج حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر فتوضأ.. الحديث، فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها ذِكر القيء والرعاف، وليس في الحديث إلا ذكر القيء.

-كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: "باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر"، ثم أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: (الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه)، فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها ذكر السهو فقط، والحديث فيه ذكر الفوت، وهو أعم من الفَوت بالسهو فقط.

- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب ما جاء متى يؤمر الصبيّ بالصلاة"، ثم أخرج حديث سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه مرفوعا: (علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر)، ويلزم من هذا الحديث أن يكون أمر الصبي بالصلاة بين السابعة والعاشرة، أي بعد تعليمه وقبل ضربه إذا لم يمتثل الأمر.

ج- التراجم المرسلة: لم يُكثر الإمام الترمذي منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب منه آخر. حدثنا هناد، حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق.. " الحديث.

2- منهجه في ذكر الفوائد ومختلف الحديث:إعتنى الإمام الترمذي بالألفاظ الغريبة، واهتم ببيانها وإيضاحها، وذكر بعض الفوائد واللطائف بعد إيراد الأحاديث، ومن ذلك:

أ- غريب الحديث: شرح الإمام الترمذي كثيرا من الألفاظ الغريبة واعتنى بإيضاحها، ومن ذلك قوله: "ومعنى قوله فانخَنستُ يعني تنحّيت عنه".

ب- ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام الترمذي يصرِّح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ.

ج- ذكر مختلف الحديث: كان الإمام الترمذي يبين مختلف الحديث، ويحلُّ بعض ما أُشكل منه، ومن ذلك كلامه عن ليلة القدر: "وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر أنها ليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وخمس وعشرين، وسبع وعشرين،

وتسع وعشرين، وآخر ليلة من رمضان"، ثم قال: "قال الشافعي: كأن هذا عندي – والله أعلم – أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُجيب على نحو ما يُسأل عنه. يقال له: نلتمسها في ليلة كذا، فيقول: التمسوها في ليلة كذا".

رابعا:ملخص ميزات جامع الترمذي :وقد عني بجمع أحاديث الأحكام كما فعل أبو داود، ولكنه بين الحديث الصحيح من الضعيف ، وذكر مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار .وذكر الشيخ أحمد محمد شاكر ، في مقدمة تحقيقه لسنن الترمذي أن كتاب الترمذي هذا يمتاز بثلاثة أمور لا تجدها في شيء من كتب السنة ، الأصول الستة أو غيرها :

أولها : أنه يختصر طرق الحديث اختصارًا لطيفًا ، فيذكر واحدًا ويومئ إلى ما عداه ، يقول الشيخ أحمد شاكر:"بعد أن يروي الترمذي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث في هذا الباب ، سواءً أكانت بمعنى الحديث الذي رواه ، أم بمعنى آخر أم بما يخالفه ، أم بإشارة إليه ولو من بعيد " ، ولا شك أن هذا يدل على إطلاع واسع وحفظ عظيم.

ثانيها : أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية ، وكثيرًا ما يشير إلى دلائلهم ، ويذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة ، وهذا المقصد من أعلى المقاصد وأهمها ، فإن الغاية من علوم الحديث ، تمييز الصحيح من الضعيف ، للاستدلال والاحتجاج ، ثمَّ الاتباع والعمل .

ثالثها : أنه يُعْنَي كل العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيدًا،وبذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث،خصوصًا علم العلل وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم، وللمستفيد والباحث في علوم الحديث .يقول الشوكاني مثنيًا على سنن الترمذي : كتاب الترمذي أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحكمها ترتيبًا ، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من المذاهب ووجوه الاستدلال ، والإشارة إلى ما في الباب من الأحاديث ، وتبيين أنواع الحديث : من الصحة والحسن والغرابة والضعف ، وفيه جرح وتعديل .

ومما إمتاز به الكتاب كثرة فوائده العلمية وتنوعها ، وفي ذلك يقول ابن رُشَيد: " إن كتاب الترمذي تضمن الحديث مصنفًا على الأبواب وهو علم برأسه ، والفقه وهو علم ثان ، وعلل الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب وهو علم ثالث والأسماء والكنى وهو علم رابع ، والتعديل والتجريح وهو علم خامس، ومن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يدركه ممن أسند عنه في كتابه وهو علم سادس ، وتعديد من روى ذلك وهو علم سابع ، هذه علومه المجملة ، وأما التفصيلية فمتعددة ، وبالجملة فمنفعته كثيرة ، وفوائده غزيرة ".

وكتاب سنن الترمذي يعتبر من أهم مصادر الحديث الحسن،قال ابن الصلاح: كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ، ويبلغ عدد أحاديث جامع الترمذي (3956) حديثاً .

خامسا: شروح سنن الترمذي :من شروحه:

(1) عارضة الأحوذي في شرح الترمذي للإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الإشبيلى ، المعروف بابن العربي المالكي (795هـ) .

(2) قوت المغتذى على جامع الترمذي للحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة (911هـ).

(3) شرح ابن سيد الناس المتوفى سنة (734هـ) ، لكنه لم يتم فقد شرح ثلث الكتاب واخترمته المنية فأكمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي صاحب الألفية المتوفى سنة (806هـ).

(4) العرف الشذي على جامع الترمذي ، وهو شرح سراج الدين البلقيني الشافعي ، المتوفى سنة (805هـ) ، ولكن شرحه هذا لم يتم .

(5) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للعلامة محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى ، المتوفى سنة (1355هـ) ، وهو من أشهر الشروح في عصرنا الحالي ، وقد وضع الله له القبول والشهرة وهو شرح نفيس مفيد نافع .